«بسطات» تعود بعد ساعتين من إزالتها وانتشار الـ«وشّيشة» في سوق الحميدية؟!

أعضاء في مجلس المحافظة يطالبون بالقضاء على مخالفات البناء وبـ«مصور عام لدمشق ومحيطها»

فادي بك الشريف

خلقت ظاهرة الإشغالات المنتشرة في العديد من الأسواق «مجدداً» حالة من الجدل والحيز الأكبر من نقاشات جلسة مجلس محافظة دمشق أمس، وسط مطالبات أعضاء في المجلس وزملائهم في «مجلس الشعب» بحل جذري للبسطات المتزايد انتشارها بكثرة وبشكل لا يوصف خلال الأشهر الأخيرة.

وأشار أعضاء في المجلس إلى التزايد الكبير للمخالفات وخاصة في سوق الحميدية، من دون أي حلول، لافتين إلى العمل على تهذيب الحالة إن صعب إزالة البسطات، مع التأكيد على أن المخالفة تعود بعد ساعتين من إزالتها، علماً أنه لا موافقات رسمية على الإطلاق لأي بسطة.

وتركزت مداخلات أعضاء المجلس حول الواقع الخدمي ومخالفات البناء، مع المطالبة بإزالة أي مخالفة أشيدت بشكل سابق، كما تساءل أعضاء في المجلس عن موعد صدور المصور العام لمدينة دمشق ومحيطها الحيوي الذي بدأت فيه المحافظة، وتم التساؤل عن سبب التأخر في تزفيت العديد من الطرقات وخاصة حي زين العابدين في المهاجرين.

كما تطرقت المداخلات إلى التأخر في تنفيذ مشروع سوق باب سريجة، والتأكيد على وجود منازل مهددة بالانهيار في حارة الوادي بحي المزة ٨٦ بسبب وجود جدار استنادي، الأمر الذي يتطلب المعالجة.

وتمحورت المطالب حول ضرورة تنفيذ الخطة الخدمية المتعلقة بمد قميص إسفلتي لعدد من شوارع المخالفات ولاسيما تلك التي تم قشطها، وضرورة الإسراع بتنفيذ مشروع تأهيل سوق باب سريجة.

وقال رئيس مجلس المحافظة خالد الحرح: لا نسكت عن أي إساءة في الواقع الخدمي، مؤكداً أن هناك لجان مشكلة من المحافظة لمتابعة واقع مخالفات البناء.

كما بين الحرح العمل على متابعة واقع الإشغالات ودراسة العديد من المقترحات المقدمة للحد أو التخفيف من الظاهرة وتصويب الأمر ضمن السياق الصحيح.

وتحدث عضو المكتب التنفيذي مازن غرواي عن وجود «وشّيشة» في سوق الحميدية مهمتهم الإخبار عن أي حملة لإزالة البسطات أو المخالفات، ليقوم أصحابها بالإزالة لفترة معينة ثم تعود البسطات لعملها، لافتاً إلى وجود بسطات طولها ٢٠ متراً أو ٣٠ متراً وهي مستقرة، ولا فائدة من أي جولة.

وقال غرواي: لا يمكن منح أصحاب البسطات أي تراخيص على الإطلاق، ونحن أمام خيارين إما طرح مكان بديل أو توقيت بديل وهذا الأمر بحاجة إلى دراسة شاملة.

وتساءل عضو المكتب التنفيذي: هل تظنون أن وجود البسطات لـ٢٠ أو ٣٠ متراً هو من باب «الشفقة»؟!

وبيّن مدير الإشراف هشام الحموي أن عقد خدمات المهاجرين سيتم المباشرة به اعتباراً من تاريخ الفترة المذكورة، وحسب الحالة الجوية السائدة، مبيناً أن عقد تصديق خدمات ركن الدين قيد التصديق.

وأضاف: إن الخطة الخدمية لمد قميص إسفلتي لعدد من شوارع المدينة ستبدأ من بعد منتصف الشهر الحالي وذلك مع تحسن الأحوال الجوية.

أما بالنسبة لتبديل حجر اللبون في سوق باب سريجة التي يتم العمل فيه حالياً قال: إن المساحة تبلغ نحو ٨٠٠ متر مربع، ولا يمكن تنفيذ المشروع دفعة واحدة، لأننا سنضطر إلى إغلاق السوق بالكامل خلال فترة التنفيذ، وهذا يتعارض مع مصالح أصحاب المحال، لذلك اضطررنا إلى تنفيذ الأعمال على مراحل.

وأكد مدير التنظيم والتخطيط العمراني حسن طرابلسي أنه بالنسبة للمصور العام لمدينة دمشق فإن محافظة دمشق سبق لها أن تعاقدت قبل الأزمة مع إحدى الشركات الخاصة لإعداد المصور العام لمدينة دمشق مع محيطها الحيوي، ولكن بسبب ظروف الأزمة توقفت الشركة عن العمل وحالياً يتم التواصل معها لاستئناف الدراسة، كما يتم التعاون والتنسيق مع محافظة ريف دمشق فيما يتعلق بالمحيط الحيوي لمدينة دمشق والذي بموجبه ستحصل دمشق على أجزاء من الريف الملاصق لها وضمها للمدينة.

هذا ويتابع مجلس المحافظة عقد جلساته اليوم لمناقشة تقرير المكتب التنفيذي المتعلق بالإحصاء والأملاك الخاصة والبرامج والتخطيط والموازنة مع ما يتعلق بها من تقرير لجنة التخطيط والبرامج والشؤون المالية والنقل والمواصلات والكهرباء والزراعة والري والثروة المعدنية.

- مدير الإشراف: قميص إسفلتي لعدد من الشوارع اعتباراً من ١٥ الشهر الجاري
- مدير التنظيم: دراسة ستحصل بموجبها دمشق على أجزاء من الريف الملاصق لها

مواطنون من حمص يشتكون مكاتب بيع السيارات في الأحياء

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: ١٣٠ مكتباً غير مرخص ضمن المدينة

شبيب: إحداث سوق جديد لتجميع مكاتب السيارات بتوسعة السوق القديم

حمص- نبال إبراهيم

وردت لـ«الوطن» العشرات من شكاوى المواطنين القاطنين في عدد من أحياء مدينة حمص منها (وادي الذهب والزهراء والأهرام وغيرها) تتحدث بالمجمل عن انتشار مكاتب بيع وشراء السيارات المستعملة بشكل عشوائي في بعض شوارع أحيائهم، وما تسببه هذه المكاتب من إشغال الأرصفة والمنصفات الطرقية وإعاقة مرور المشاة والمواطنين، علاوة على ما تحدثه من ضجيج وإزعاج للمواطنين القاطنين بجوارها.

وأشار المشتكون إلى أنهم تقدموا بعدة شكاوى إلى مجلس المدينة لإغلاق هذه المكاتب، وكانت هناك وعود بنقل هذه المكاتب إلى سوق السيارات إلا أنه لم يتغير شيء على أرض الواقع حتى اللحظة، مطالبين بضرورة إيجاد الحلول المناسبة واتخاذ الإجراءات السريعة لقمع هذه الظاهرة.

من جهتهم بيّن عدد من أصحاب مكاتب بيع وشراء السيارات المستعملة ممن التقتهم «الوطن» أن هذه المكاتب مصدر رزق لهم وللعمال الذين يعملون فيها مع عائلاتهم ويعتاشون بشكل يومي من هذه المكاتب، لافتين إلى أنه في حال تم إغلاق مكاتبهم سيتسبب ذلك بقطع أرزاق عشرات ومئات العائلات ضمن أحياء المدينة.

وأبدى أصحاب هؤلاء المكاتب استعدادهم للانتقال إلى أي موقع أو مكان بديل عن مكاتبهم في حال توافرها وأنه تم الطلب من مجلس المدينة العمل على إيجاد موقع بديل عن مكاتبهم حتى يقوموا بإغلاقها والانتقال إلى المكاتب البديلة.

من جانبه بيّن رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن» أنه تم مؤخراً واستجابةً لشكاوى المواطنين إرسال ورشات النظافة والإشغالات في مجلس المدينة وتم العمل على إزالة كل «الرمبات» التي تصعد من خلالها السيارات لتقف على الأرصفة من أمام مكاتب بيع وشراء السيارات المستعملة في مختلف أنحاء المدينة، وتم تنظيم الضبوط اللازمة بالتعاون مع فرع مرور حمص.

وأشار البواب إلى أنه تم منذ أكثر من عامين جرد كل مكاتب السيارات غير المرخصة الموجودة في مختلف أحياء المدينة (شارع البرازيل والأهرام والزهراء ووادي الذهب ومركز المدينة) وبلغ عددها نحو ١٣٠ مكتباً، وتبيّن أن نحو ٩٠ بالمئة من أصحاب هؤلاء المكاتب لا توجد لهم مكاتب بديلة في سوق السيارات، لذلك تم العمل في مجلس المدينة على إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال العثور على أرض تابعة لأملاك مجلس المدينة ويتم العمل على تغيير الصفة التنظيمية لها، بحيث سيتم استكمال سوق السيارات القديم بالسوق الجديد ويتم تجميع كل مكاتب السيارات ضمن سوق للسيارات وسيتم حينها تخصيص جميع أصحاب هؤلاء المكاتب بمحال ضمن السوق الجديد.

بدوره أكد مدير النقل في مجلس مدينة حمص وائل عبيد لـ«الوطن» أن مكاتب السيارات المستعملة توجد في الأحياء والشوارع المزدحمة بالسكان ومعظمها هي محال من دون سكن، وأن الأرصفة ضيقة وغير مخصصة أو مؤهلة لتوقف هذه السيارات عليها، وخاصة أن معظم هذه الأرصفة لم تتم إعادة تأهيلها بعد الأحداث.

وأشار عبيد إلى تنظيم نحو ٥٠ ضبط إشغال للسيارات بحق أصحاب بعض مكاتب بيع وشراء السيارات منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، مؤكداً أنه يتم العمل على إزالة «الرمبات» التي تساعد على صعود السيارات إلى الرصيف التي يضعها أصحاب المحال بشكل دائم.

من جهتها أشارت مديرة مديرية الأملاك في مجلس مدينة حمص إلهام شبيب لـ«الوطن» إلى أنه نتيجة شكاوى المواطنين فإن مجلس المدينة قام بإنذار أصحاب هذه المكاتب بالعديد من المرات لإغلاقها والقيام بعدة حملات لإزالة إشغالاتهم عن الأرصفة والمنصفات وتنظيم الضبوط اللازمة ومخالفتهم، وبالتوازي مع ذلك قامت مديرية الأملاك بالبحث عن حلول لإغلاق هذه المكاتب وذلك من خلال إيجاد عقار مناسب لتجميع كل مكاتب السيارات في موقع بديل في حال تم إغلاقها بشكل كامل، وبالفعل تم إيجاد موقع هو عبارة عن حديقة تقع بالقرب من سوق السيارات القديم في شارع القاهرة والذي لم يعد يتسع لنقل المكاتب الموجودة في الأحياء لكونه يتضمن نحو ٢١١ مكتباً تم بيعها خلال أعوام مضت.

وبينت شبيب أنه تمت دراسة الموقع ليكون توسعة لسوق السيارات وتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعديل وتغيير الصفة التنظيمية لهذا الموقع لكونه حديقة وتم العرض على اللجنة الإقليمية وتم بعدها رفع محضر اللجنة الإقليمية إلى الوزارة للتصديق، لافتة إلى أنه في حال ورود المحضر مصدقاً من الوزارة سيتم على الفور البدء بإحداث سوق السيارات الجديد واتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان عنه تمهيداً لإعداد دفتر شروط وطرحه بالمزاد العلني ليكون مكاناً لتجميع مكاتب السيارات، وبالتالي سيتم إغلاق كل تلك المكاتب وقمع ظاهرة الانتشار العشوائي لها في مختلف أحياء المدينة.

مجرد وجود إهمال يعتبر جرماً يعاقب عليه القانون

المحامي العام الأول في دمشق يكشف لـ«الوطن» آخر تطورات قضية حريق مول «لاميرادا»

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام الأول في دمشق محمد أديب مهايني عن آخر تطورات قضية حريق مول «لاميرادا» والذي ذهب ضحيته ١١ شخصاً، مبيناً أن التحقيقات مستمرة للوصول إلى العمل الذي كان يتم إنجازه في المول والذي أدى إلى وقوع الحريق حتى يكون هناك توصيف قانوني سليم للجرم لتوجيهه للمتهمين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مهايني أنه في حال ثبت أنه كان هناك مخالفة بناء فإنه سيكون هناك توصيف جنائي للجريمة باعتبار أن مثل هذه المخالفة التي تؤدي إلى الوفاة تكون عقوبتها مشددة، وفي حال كان غير ذلك فالجرم من الممكن أن يكون تسبباً في الوفاة، مشيراً إلى أن الأمر متروك للتحقيقات وبالتالي لا يمكن حالياً الحديث عن الفرضيات في هذا الموضوع.

وأضاف: في النهاية يوجد جرم حتى وإن لم تكن هناك مخالفة بناء إلا أنه لمجرد وجود الإهمال فإن هذا يعتبر جرماً يعاقب عليه القانون، لافتاً إلى أن التحقيقات الأولية مازالت تجري في الأمن الجنائي.

مهايني أشار إلى أنه بحسب التحقيقات مع الموقوفين فإن باب المول كان مقفلاً من الخارج على الرغم من أنه كان يوجد مفتاح في الداخل، مشيراً إلى أنه في حال ثبت أنه لم يكن باستطاعة من كان موجوداً في الداخل فتحه باعتبار أنه مغلق من الخارج فهذا يعتبر من الظروف المشددة للعقوبة.

ولفت إلى إمكانية تشكيل لجنة مؤلفة من مهندسين وخبراء في الحرائق للكشف عن طبيعة العمل الذي تسبب في الحريق إضافة إلى أنه تجري المحاولة للرجوع للكاميرات، مشيراً إلى أن كل هذه الإجراءات بحسب مجريات التحقيق.

وبيّن مهايني أنه حالياً تم توقيف ثلاثة عمال هم حتى الآن نظرياً متسببون في الحريق من الممكن أن يكون نتيجة إهمال منهم لكونهم كانوا يعملون ليلاً ومن دون اتخاذ التدابير اللازمة والتحقيق يجري حالياً لمعرفتها إضافة إلى توقيف مدير المول ورئيس قسم الصيانة لكونهما المسؤولين عن تلك الأعمال.

وأشار إلى توجيهات وزير العدل للإسراع في إصدار نتائج تحاليل «dna» وهذا ما تم بالفعل حيث صدرت النتائج خلال ٤٨ ساعة لمعرفة هوية الضحايا التي تعذرت معرفتهم من خلال أدوات الاستعراف الأخرى وتم تسليمهم لذويهم.

يذكر أن محافظة دمشق أصدرت الأسبوع الماضي بياناً على صفحتها الرسمية «فيسبوك» أوضحت فيه أنه تم تشكيل لجنة كشفت على سطح البناء وتبين عدم وجود أي أعمال مخالفة، وأن الأعمال التي كانت تتم هي عبارة عن إصلاح ولحام حديد في الطابق الخامس بغرض تركيب إنارة جديدة وإصلاح الإنارة القائمة ونتيجة هذا اللحام حدث الحريق.

وبينت أن أعمال الإصلاح هذه تمت من دون الحصول على إذن ترميم وليلاً وهو شيء مخالف للأنظمة والقوانين، وتم تنظيم ضبط بذلك، باعتبار أن الأعمال القائمة تحتاج إلى الحصول على إذن ويحدد العمل من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الرابعة بعد الظهر فقط.